Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الثلاثة الماضية ، لنأخذ مثلا قريبا جدا ، حكاية الصيادلة والصيدليات ... كانت مصلحة الضرائب تحاسب الصيادلة بخصم ٢٪ من ثمن الدواء من المنبع والمنبع كان كله ـ إلا فيما ندر ـ شركات قطاع عام تنتج الأدوية وشركات استثمار مشتركة ، وكانت جميع تلك الشركات تورد ما تحصل عليه من ضرائب إلى وزارة الخزانة .

ظل هذا يحدث منذ سنة ١٩٧١ إلى هذا العام ، حين قرر فجأة الدكتور صلاح حامد إلغاء هذا النظام ، واتباع نظام مأمورى الضرائب الذين يذهبون لكل صيدلية ويفتشون على مبيعاتها ويقدرون ـ جزافا بالطبع ـ فليس معقولا أن يرابط فى كل أجزخانة مأمور ضرائب ليل نهار لحصر ما تبيعه الصيدلية من أدوية ، وما ينتج عن هذا البيع من أرباح . يعنى أولا هو نظام غير قابل للتنفيذ العملى إلا لو عينّا مائة ألف مأمور ضرائب خصيصا للأجزاخانات ، وثانيا ليس من المعقول أن يظل نظام ساريا لمدة خمسة عشر عاما ثم يعنّ لوزير المالية أن يصدر قرارا يغيّر به النظام فجأة فيربك الدنيا كلها ، وأول من يربك هم الصيادلة ، وإذا بالصيادلة المرتبكين بهذه الكارثة التى تتهددهم بالتقدير الجزافى ، يجتمعون ويقررون العمل ثمانى ساعات فقط فى اليوم وإغلاق الصيدليات من الساعة السادسة مساء .. بينما عيادات الأطباء تبدأ عملها فى السادسة مساء ، وكل مريض يخرج من عند الطبيب بروشتة يريد صرفها فإذا بالأجزاخانات كلها مغلقة ، والمفتوح فقط هو الأجزخانات الليلية ، وهى الأخرى فارغة تقريبا من كل الأدوية الهامة التى يحتاجها المريض خاصة فى الحالات الجادة

وفى مدينة كالقاهرة مقدارها عشرة ملايين نسمة لا تفتح فيها ليلا إلا أقل